اختصاص المحاكم المختلطة

في مصر

كتبت مجلة الهلال مقالاً ممتعاً عن كيفية نشوء المحاكم المختلطة في مصر وعن ماهية اختصاصها والمناسبة قرب الاحتفال بيوبيل هذه المحاكم بسراي محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية وقد آثرنا نقله فيما يلي:

الامتيازات والمحاكم القنصلية

المحاكم المختلطة اثر من آثار الخديوي اسماعيل باشا خفف بها عن مصر واهلها عبئاً ثقيلاً من امتياز الامتيازات الاجنبية التي اتسعت دائرتها بتوافد الاوربيين والاميركيين الى مصر واحتكاك مصالحهم بمصالح الحكومة والاهالي . وكان مرجع هؤلاء الاجانب الى قناصلهم سواء في قضاياهم الشخصية وما يرتكبونه من جنايات، والدعاوي التي يقيمها عليهم الاهالي المصريون . وبلغ تطرف بعض القناصل انهم استدعوا الحكومة المصرية الى محاكمهم وحكموا عليها لمصلحة رعاياهم بتعويضات باهظة بلغت قيمتها في اربع سنوات من سنة ١٨٦٤ — ١٨٦٨ نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات

لم تكن المحاكم القنصلية منتظمة في نشريعها واحكامها، بل كانت كل منها تطبق قوانين دولتها ولا تعترف بالاحكام التي تصدرها زميلاتها . وكانت احكام هذه المحاكم تستأنف الى محاكم بلادها مثل محكمة اكس في فرنسا وانكونا في ايطاليا وتريستا في النمسا . وفي عهد الخديوي اسماعيل انشئت محكمتان للقضايا التجارية التي يرفعها الاجانب على الاهالي وبالعكس . وقد وصفها صاحب كتاب تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل بقوله: ... وكانت كل منها مشكلة من رئيس وطني قلما كان يدري شيئاً من قانون التجارة او قوانينها، ومن محلفين وطنيين ومحلفين

قديمة نظماً وجديدة دليلاً قاطعاً على أهمية عاصمة الاصلاح العالية التي هدت سبيل انحاء تركيا واقتلعت القواعد القديمة من جذورها فلا شك انهم واهمون . لان تركيا تتمخض اليوم باصلاحات هي على جانب عظيم من الاهمية فإن كانت التجديدية بدأت طيبة لانها احدث وارقى اما تغيير الجهة فحادث عادي بسيط .

اثبتت مؤخراً الفدرالية واتفقت مع كبار المشرعين الاتراك على ضرورة السير بحسب الانظمة الاوربية وتقرى طرق الاوربيين فيما يخص بالانظمة الجديدة بين ان الانظمة الاوربية تسير بها كما هي عليه اليوم لا تأبى مقتضيات الحياة الاجتماعية الحديثة في اوربا . وهاهي ولاية تنسج اصول التكوين وعبارات الدستور توضع من كل مكان محتمة على تطبيق بعض القواعد الفدرالية والعمل بمقتضاها وقد راجعنا الامر عند ما يرد ذكره الانظمة في بلاد الدستور فيها وتنبهنا من كل غفلة وتوخ كل القرارات القديمة . بقرار ان تركيا لا تسير في حياتها على هذه المناهج الحديثة فطالت الشوط واطلقت الرشد الكامل وسارت سير سباق الحضر بالارتقاء . وفي تجاوز اليوم دور الانتقال الى الفدرالية ضد الامر بين فقررنا الى الدرايم والانظمة جميعها لاعمالها تحافظ على التقدم بمزايا الانظمة الاوربية فيما لم تبلغ ذروة الكمال الحقيقي لان لكل امة عادات ولا توافق جميع مقتضيات الحياة الحاضرة .

اما التقدم الذي نراه في تركيا وتحدث الاصلاحات فانا نرجو ان لا تعارض بعد اليوم في ذاتها من قبل ما تقتضيه عاداتنا الاجتماعية من التوافق الملائمة مع اصلاحات اوربا .

تحرير الحقوق

الذين اتفقت الحكومة المصرية مع الدول على اختيارهم للعمل في المحاكم المختلطة واستقبلهم الخديوي اسماعيل يوم ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ في حفلة بسراي رأس التين بالاسكندرية حضرها فضائل القناصل والمعتمدون ماعدا المعتمد السياسي الفرنسوي. والامير محمد توفيق باشا (ولي العهد وناظر الداخلية حينذاك) ومصور بك باشا واسماعيل صديق باشا ونوبار باشا ومحمد شريف باشا ومصطفى رياض باشا ورجال الهيئة السنية. والقى الخديوي خطبة رحب فيها بالمستشارين والقضاة وختمها بقوله «ان هذا اليوم ايها السادة سيكون من ايام التاريخ المصري المحدودة وسوف يعد فاتحة عصر مدنية جديدة وانني لمقتنع بان مستقبل العمل العظيم الذي انشأناه معاً قد اصبح بعون الله تعالى امراً مضموناً». وفي اول يناير سنة ١٨٧٦ احتفل بافتتاح المحاكم المختلطة في الاسكندرية والقاهرة والاسماعيلية. ورأس حفلة الاسكندرية المرحوم مصطفى رياض باشا وتبادل ورئيس محكمة الاستئناف خطب التهنئة والترحيب

قضاة محكمة مصر

هذه اسماء القضاة الذين تألفت منهم دوائر محكمة مصر «القاهرة» نقلاً عن اعلان اذاعته رياسة المحكمة في الجريدة الرسمية في شهر فبراير ١٨٦٧

— رتبت اعمال المحكمة المصرية الابتدائية على هذا الوجه. مسيو هاجنس نيط بالقضاء في القضايا اليسيرة الصلحية السهلة النظر فيها. مسيو ساكو بولو نيط بالقضاء في تهمات الاجانب وتحقيق ارتكاباتهم وجناياتهم. مسيو ستوبلار نيط بالقضاء في القضايا الفورية. حماد بك نيط بالقضاء في ارتكابات الاهالي وجناياتهم. مسيو بانشلير نيط بتفتيش تقييد الرهون ورياسة توسيون اعانة الفقراء بالنظر في دعاويهم مجاناً.

«تأليف المحكمة المدنية والتجارية من هؤلاء» الرئيس مسيو استوبلار، مسيو بانشلير، مسيو ساكو بولو، عبد السميع افندي، السيد صالح بك. «تأليف محكمة التأديبيات من هؤلاء» رئيسها مسيو استوبلار، مسيو بانشلير، عبد السميع افندي.

«تأليف شورى الارتكابات والجنايات من هؤلاء» المسيو هاجنس، مسيو ساكو بولو حماد بك. وعقدت الدائرة التجارية لاول مرة يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٦ والدائرة

اجنبيين لا يدرون شيئاً بالمرة من القوانين ويحكمون في الغالب اما طبقاً للبداهة والعادات اذا كانوا نزهاء ، واما طبقاً للاهواء اذا كانوا من ذلعب الرشوة بضائرهم » وقد بقيت هاتان المحكمتان معطلتين الى جانب المحاكم القنصلية حتى انشئت المحاكم المختلطة

مساعي نوبار باشا

وكان نوبار باشا يد الخديوي اسماعيل العاملة في انشاء المحاكم المختلطة وقد لبث يعمل بجد واخلاص لاتمام هذا المشروع القضائي العظيم ثماني سنوات . ففي سنة ١٨٦٧ وضع مذكرة رفعها الى سمو الخديوي مبيناً فيها عيوب النظام القضائي القنصلي وانه عقبة في سبيل المصالح الاجنبية واستقدام اصحاب الكفاية من الغربيين لتسليمهم زمام الاعمال التي تحتاج الى اخصائيين ثم سافر غير مرة الى باريز ولندن والاستانة وفوض ولاة الامر هنا وهناك في انشاء محاكم دولية مختلطة فلم يلب طلبه الا الحكومة الانكليزية وعارضته الحكومتان الفرنساوية والتركية . وترددت بقية الحكومات في قبول الطلب الا بضمانات وقيود ثقيلة بل وجد في مصر من يعارض ويعاكس وكان منفى الديار المصرية في طليعة المعارضين فلم يرجه الخديوي من منصبه وعين بدله من وافق على المشروع وافتى بانه غير مخالف للدين .

وبذل نوبار جهده واستخدم كل ما عنده من دهاء وكياسة وما بين يديه من ذهب اسماعيل حتى نال بغيته . ووافقت الدول كلها في اوائل سنة ١٨٧٥ على انشاء المحاكم المختلطة بعد تجربة تجدد كل خمس سنوات بموافقة الدول . فارسال نصدره الحكومة المصرية . وهذه اسماء الدول التي اشتركت في التصديق على انشاء المحاكم المختلطة . النمسا والمجر ، بلجيكا ، دانيمارك ، فرنسا ، المانيا ، بريطانيا العظمى و ايرلندا ، هولانده ، ايطاليا ، السويج نروج ، اسبانيا ، البورتغال ، روسيا ، الولايات المتحدة . وقد صدر آخر قرار في يناير سنة ١٩٣٢ بامتداد سلطة المحاكم المختلطة الى اجل غير مسمى .

استقبال القضاة الاول وافتتاح المحاكم

وفي يونيو سنة ١٨٧٥ وصل الى مصر المستشارون والقضاة الاجانب ما عدا الفرنسا بين

هـذه الدول في سنة ١٩١١ على تأليف لجنة تشريعية من اعضاء الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة واقدم قاضي من قضاة كل من الدول التي صادقت على انشاء المحاكم المختلطة وليس لها قاضي في محكمة الاستئناف . وقد ساعد وجود هذه اللجنة على تنفيذ عشرات من القوانين على الاجانب بسرعة ولولاها لاقتضى تنفيذهـا سنوات عدة .

احكام المحاكم المختلطة

ومنذ انشئت المحـاكم المختلطه اشتهرت احكام مستشاريها وقضاتها بدقة حيثياتهـا ومراعاتها احوال البـلاد وعاداتها وامتلائها بالمبادىء القانونية والاستنتاجات والملاحظات وتنقل اخبار القضايا المهمة التي تنظر فيها المحاكم المختلطة بالتلغراف الى اوربا ثم تتناقل مجلات التشريع وقضاء احكام هذه القضايا بحيثياتها المسهبة . ومن اهم القضايا التي نظرتها هـذه المحاكم اخيراً قضية شركة قناة السويس التي حكم فيها على هذه الشركة بان تدفع الارباح الى مساهميها ذهباً لا بسعر القطع ثم الحكم الابتدائي على الحكومة المصرية في قضية الوبركو . وحدث منذ بضع سنوات ان احدهم والمرجح انه قاضي اجنبي اشتغل زمناً في المحـاكم المختلطة ، نشر كراسة باللغة الفرنساوية طعن فيها على احكام هذه المحاكم ورمى رجالها بالهوى والتحيز ولكن ولاة الامر صادروها ومنعوا الصحف المصرية عن النقل منهـا واذاعة محتوياتها .

ميزانية المحاكم المختلطة

وتعد المحاكم المختلطة مصدراً من مصادر الدخل للحكومة المصرية في الميزانية الجديدة قدر الايراد بمبلغ مليون وماية وستين الف جنيهاً واكبر موارد هذا الدخل من رسوم عقود نقل الملكية وتبلغ ستماية الف جنيه . وقدرت المصروفات بمبلغ ثلاثماية وسبعة وتسعين الف جنيه .

سرايات المحاكم المختلطة ومبانيها

للمحاكم المختلطه ثلاث سرايات فخمة في الاسكندرية والقاهرة والمنصورة وقد نقلت اليها

المدنية في ٢٨ فوار وجلسة القضايا الفورية المنعقدة في ٩ فبراير ، والقضايا البحرية الجزائية في ٢٢ فوار والمحكمة الجنايات في ٧ مارس .

قوانين المحاكم المختلطة

وقبل ان تفتتح المحاكم المختلطة كانت الحكومة قد ترجمت وطبع القوانين اللازمة لهذه المحاكم باللغة الفرنسوية وترجمتها باللغة العربية وعرضتها للبيع للمتعاملين . ونشرت لها الجريدة الرسمية الاعلان الآتي : — «الحمد لله رب البرية تم طبع القوانين الخاصة بفصل القضايا المحكمة المختلطة بالديار المصرية على احسن حال واكمل منوال . وهاك انواعها : النوع الاول ترتيب المحاكم البدية بفصل القضايا المختلطة بالديار المصرية . الثاني القانون المدني . الثالث القانون التجارية العمومية الرابع قوانين التجارة البحرية الخامس قانون المرافعات . السادس قوانين العقوبات الخ قوانين تحقيق الجنايات »

اختصاص المحاكم المختلطة

تختص المحاكم المختلطة بالنظر في كافة القضايا المدنية والتجارية التي تنشأ بين الاجانب من جنسيات مختلفة ، الاجانب والوطنيين . الاجانب الذين من جنسية واحدة في حالة التنازع على عقار ثابت . وتنظر في قضايا الحالات التي كان المتهم اجنبيا ، والجرائم المتعلقة بالمخابيء الخاصة بالبيوت التجارية الاجنبية والجرائم المتعلقة باختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا بامر المحكمة المختلطة . وقضاة هذه المحاكم ووظائف هذه النيابة فيها من الاجانب وبانعدم بعض القضاة ورجال النيابة من المصريين والى جانبهم هيئة من المحلفين .

الجمعية العمومية والقوانين المصرية

وكانت الحكومة المصرية اذا ارادت تعديل قانون محلي جديد على الاجانب ترعرض على ارساله الى كل دولة من الدول المشتركة في المحاكم المختلطة للتصديق عليه ولا يعمل به الا بعد ان يستوفيها العمر من تحريرات ومراجعات ثم اتفقت الحكومة المصرية مع